الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

"مسؤوليّة المشغّل وعزله في ضوء نماذج اتفاقات التشغيل المُشترك"

إعداد الباحث:

مصطفى المصري

بإشراف: الدكتورة منى الأشقر

الجامعة الإسلامية في لبنان، كليّة الحقوق/ قسم الدكتوراه، القانون الخاص

2025

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

مُلخّص:

تتناول هذه الدراسة الإطار القانوني الناظم لمسؤوليّة المشغّل وإمكانيّة عزله في اتفاقات التشغيل المشترك في صناعة النفط والغاز، بوصفهما أداتين محوريتين لضبط الأداء التشغيلي وتحقيق التوازن بين أطراف الائتلاف. وتبرز أهميّة الموضوع في ضوء تركّز السلطة التنفيذيّة بيد المشغّل، مقابل محدوديّة أدوات التدخّل المتاحة للأطراف غير المشغّلة، ولا سيّما في بيئة تتّسم بمخاطر تقنيّة وماليّة وبيئيّة مرتفعة. تهدف الدراسة إلى تحليل مدى كفاية أحكام المسؤوليّة وآليّات العزل في حماية مصالح غير المشغّلين، في ظلّ المبدأ الحاكم لاتفاقات التشغيل المشترك القائم على «لا ربح، لا خسارة». وتعتمد منهجيّة تحليليّة مقارنة، تقوم على دراسة النصوص النموذجيّة لاتفاقات التشغيل المشترك، ولا سيّما نماذج AIEN و810–AAPL وOEUK، وربطها بالمبادئ القانونيّة الحاكمة لصناعة البترول وأفضل الممارسات الدوليّة. وتُظهر النتائج الأساسيّة أنّ القيود المفروضة على مسؤوليّة المشغّل، مقرونةً بالطابع الاستثنائي لإجراءات عزله، تؤدّي عمليًّا إلى ترجيح كفّة حماية المشغّل على حساب غير المشغّلين. كما تبيّن الدراسة وجود ترابط وظيفي وثيق بين بند الإعفاء من المسؤوليّة وآليّات العزل، بحيث يُفضي ضعف أحدهما إلى إفراغ الآخر من فعاليته العمليّة. وتخلص الدراسة إلى أنّ هذا النهج، وإن كان يهدف إلى ضمان استمراريّة العمليّات، قد يفرض على غير المشغّلين تحمّل مخاطر لا تتناسب مع مستوى تحكّمهم الفعلي. وتكمن التداعيات العمليّة لهذه النتائج في ضرورة إعادة تقييم الصياغة التقليديّة لأحكام المسؤوليّة والعزل، سواء على مستوى التفاوض التعاقدي أو الإطار التنظيمي للدول المضيفة، بما يضمن تحقيق توازن أكثر استدامة بين متطلّبات الاستثمار وحماية مصالح الأطراف غير المشغّلة.

الكلمات المفتاحيّة: اتفاق التشغيل المشترك؛ المشغّل؛ مسؤوليّة المشغّل؛ عزل المشغّل؛ لا ربح، لا خسارة؛ قانون النفط والغاز.

مقدّمة

تُشكّل اتفاقات التشغيل المشترك (Joint Operating Agreements – JOAs) الإطار التعاقدي الأساسي لإدارة العمليات البترولية المشتركة، ولا سيّما في المشاريع التي تتّسم بتعقيدٍ تقني ومالي ومخاطر مرتفعة. وبموجب هذه الاتفاقات، يُناط بالمشغّل دور محوري يتمثّل في الإدارة الفعلية للعمليات المشتركة، مقابل مشاركة باقي الأطراف –غير المشغّلين– في التمويل وتحمل المخاطر دون تمتّعهم، في الغالب، بسلطة تشغيلية مباشرة. هذا الاختلال البنيوي في توزيع السلطة داخل الائتلاف يفرض ضرورة الاعتماد على منظومة من الأحكام التعاقدية التكميليّة التي تهدف إلى ضبط أداء المشغّل وتأمين الحدّ الأدنى من التوازن بين أطراف الاتفاق، وفي مقدّمها أحكام المسؤوليّة وعزل المشغّل.[1]

تكتسب دراسة مسؤوليّة المشغّل وإمكانيّة عزله أهميّة خاصّة في سياق صناعة البترول، نظرًا لما تنطوي عليه العمليّات من مخاطر تشغيليّة وبيئية ورأسماليّة جسيمة، قد تؤدّي إلى خسائر تتجاوز حدود العلاقة التعاقديّة لتطال الدولة المُضيفة والأطراف الثالثة. وتبرز هذه الأهميّة بشكل أوضح في ظلّ المبدأ الحاكم لاتفاقات التشغيل المشترك، أي مبدأ «لا ربح، لا خسارة»، الذي يفرض قيودًا

[1] راجع: المواد 3.2، 6.2، 7 و11 من الملحق (ج) الخاصّ بالأحكام الرئيسيّة لاتفاقيّة التشغيل المشترك لدى اتفاقيّتي الاستكشاف والإنتاج للرقعتين البحريّتين 4 و9 اللبنانيّتين؛ المواد 4.2، 4.6، 4.10 و8 من نموذج اتفاق التشغيل المشترك اللبناني للرقعتين 4 و9.

صارمة على نطاق مسؤوليّة المشغّل، ما يطرح تساؤلاتٍ جوهريّة حول مدى كفاية الحماية الممنوحة لغير المشغّلين في حال إخفاق المشغّل أو سوء أدائه.

تنطلق هذه الدراسة من إشكاليّة محوريّة مفادها: إلى أي مدى تُوفّق اتفاقات التشغيل المشترك، ولا سيّما نماذجها الدولية الشائعة، بين حماية موقع المشغّل وضمان مصالح غير المشغّلين، من خلال أحكام المسؤوليّة وآليّات عزل المشغّل؟ ويتفرّع عن هذه الإشكاليّة تساؤل أساسي حول ما إذا كانت القيود الواسعة المفروضة على مسؤوليّة المشغّل، مقرونة بصعوبة عزله، تؤدّي عمليًّا إلى إضعاف أدوات الرقابة التعاقدية المتاحة لغير المشغّلين.

على الرّغم من وفرة الدراسات التي تناولت اتفاقات التشغيل المشترك من زاوية تنظيم الإدارة أو تقاسم المخاطر، إلّا أنّ التحليل المتكامل لأحكام مسؤوليّة المشغّل وعزله، في ضوء المقارنة بين نماذج الاتفاقات الدولية المختلفة، لا يزال محدودًا. وتتمثّل الفجوة البحثيّة تحديدًا في غياب مقاربة تحليليّة تُبرز الترابط الوظيفي بين بند الإعفاء من المسؤوليّة وآليّات العزل، بوصفهما أداتين متكاملتين – لا منفصلتين– لضبط أداء المشغّل وتحقيق التوازن داخل الائتلاف.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل الإطار العام لمسؤوليّة المشغّل تجاه غير المشغّلين في اتفاقات التشغيل المشترك.
- إبراز حدود ومفاعيل بند الإعفاء من المسؤوليّة في ضوء مبدأ «لا ربح، لا خسارة».
- دراسة آليّات عزل المشغّل كوسيلة تعاقديّة لضمان الأداء السليم واستمرارية المشروع.
- إجراء مقارنة نقديّة بين نماذج اتفاقات التشغيل المشترك (AIEN، AAPL–810، OEUK) لقياس مدى حماية كلٍّ منها لمصالح غير المشغّلين.

تعتمد الدراسة منهجًا تحليليًا مقارنًا، يقوم على تحليل النصوص التعاقدية النموذجية لاتفاقات التشغيل المشترك، وربطها بالمبادئ القانونية الحاكمة لصناعة البترول وبأفضل الممارسات الدولية. كما يتم توظيف المنهج الوصفي لتفكيك الأحكام محلّ البحث، والمنهج النقدي لتقييم مدى فعاليتها في تحقيق التوازن التعاقدي.

تُقسَّم الدراسة إلى مطلبين رئيسيين:

- يتناول المطلب الأوّل مسؤوليّة المشغّل تجاه الأطراف غير المشغّلة، من حيث الإطار العام وأحكامها في نماذج اتفاقات التشغيل المشترك.
- ويُخصَّص المطلب الثاني لدراسة أحكام وإجراءات عزل المشغّل، مع تحليل مقارن لكيفيّة تنظيمها في النماذج الدولية المعتمدة.

وبذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة قانونيّة معمّقة لدور أحكام المسؤوليّة والعزل في إعادة التوازن داخل اتفاقات التشغيل المشترك، بما ينسجم مع خصوصيّة صناعة النفط والغاز ومتطلّباتها عالية المخاطر.

المطلب الأول: مسؤوليّة المشغّل تجاه الأطراف غير المشغّلة

إنّ تركّز سلطة الإدارة التشغيلية بيد المشغّل داخل اتفاق التشغيل المشترك، مقابل محدوديّة أدوات التدخّل المباشر المتاحة للأطراف غير المشغّلة، يفرض إعادة النظر في الإطار القانوني الناظم لمسؤوليّة المشغّل. فهذه المسؤوليّة لا تُشكّل مجرّد التزام تعاقدي عادي، بل تُعدّ إحدى الركائز الأساسية لضمان التوازن داخل الائتلاف، ولا سيّما في ظلّ المخاطر العالية الملازمة للعمليّات البترولية. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المطلب إلى تحليل الأساس القانوني لمسؤوليّة المشغّل وحدودها، مع التركيز على طبيعة القيود المفروضة عليها بموجب مبدأ «لا ربح، لا خسارة»، ودور بنود الإعفاء من المسؤوليّة في إعادة توزيع المخاطر بين أطراف الاتفاق، وذلك تمهيدًا لتقييم مدى كفاية هذه الأحكام في حماية مصالح غير المشغّلين.

الفرع الأوّل: الإطار العام لأحكام مسؤوليّة المشغّل

بادئٍ ذي بدء، من المهم ملاحظة أنَّ التدابير الحمائيّة المتاحة لغير المشغّل لضمان أداء تشغيلي أفضل في اتفاق التشغيل المشترك محدودة جدًّا. عندما يفتقر غير المشغّل إلى التحكّم في العمليّات المشتركة إضافةً إلى عدم امكانيّته في عزل المشغّل أو مصادرة نسبه في حالات التخلّف عن السداد، فإنّ الخيار الأخير دون التعرّض المفرط هو تقييد مسؤوليّات الأطراف المعنيّة.[2] علاوةً على ذلك، من الأهميّة بمكان التمييز بين العلاقة العموديّة، التي تشمل الحكومة المضيفة وغالبًا ما تفرض التزامات عدّة، فضلًا عن التزاماتٍ مشتركة على جميع أطراف الائتلاف، والعلاقة الأفقيّة بين أطراف اتفاق التشغيل المشترك التي يُمكنها تعديل الالتزامات "الداخليّة" دون التأثير على الالتزامات "الخارجيّة" تجاه الأطرافِ الثالثة. هذا هو أحد الأهداف الرئيسيّة لاتفاق التشغيل المشترك، حيث أنّ لكلّ مشارك نسبة مئويّة غير مجزّأة في مشاركته للائتلاف. بعبارة أخرى، لا يرغب أي طرف في تحمّل التزاماتٍ أكثر (بالتالي مسؤوليّاتٍ أكبر) ممّا يحقّ له بموجب مشاركته.[3] من جهةٍ أخرى، نظرًا للمخاطر العالية في صناعة البترول، يمكن أن تكون المفاوضات بين أطراف اتفاق التشغيل المشترك مكثّفة، خاصّة فيما يتعلّق بقضيّة مثيرة للجدل وهي مسؤوليّة المشغّل.[4]

---

[2] Exploring the full spectrum of liability considerations between the parties internally and with respect to third parties is a complex endeavor that cannot be fully addressed here. For in-depth insights, please refer to: Howard Boigon & Christine Murphy, ***Liabilities of Nonoperating Mineral Interest Owners***, Unv. of Colorado Law Review, Vol. 51, Issue 2, 1979, PP. 153-208; Michael Hardy, ***Better Safe than Sorry: Apologies, Liability and the Media***, Australian Mining & Petroleum Law J., Vol. 19, Issue 3, 2000, PP. 225-29.

[3] Sandy Shaw, ***Joint Operating Agreements***, Published in ***"Upstream Oil and Gas Agreements: with Precedents"***, Edited by Martyn R. David, Sweet & Maxwell, U.K., 1996, P. 16.

[4] Duval acknowledges this circumstance, as he articulates that *"the question of the operator's liability is often contentious in negotiating an international JOA"*. Claude Duval & ors, ***International Petroleum Exploration and Exploitation Agreements: Legal, Economic and Policy Aspects***, 2nd Edition, Barrows Company Ltd., U.S., 2009, P. 293.

لذلك، من منظور داخلي (أي من منظور أطراف الاتفاق)، القاعدة الأساسيّة التي تحكم اتفاق التشغيل المشترك هي أنَّ المشغّل لن يحقّق ربحًا من وظيفته (كمشغّل) داخل اتفاق التشغيل المشترك، ولكنّه بالمقابل لا يتحمّل أي مسؤوليّة إضافيّة عن أداء هذه الوظيفة.[5] كما يُشير الأستاذ "Duval" إلى نقطةٍ مهمّة مفادها أنَّ المشغّل قد يستردّ بعض التكاليف وقد يفرض في النهاية نوعًا من الرّسوم في إجراء المحاسبة، لكنّه لن يؤثّر على المبدأ الأساسي كما سبق ذكره.[6] نتيجةً لذلك، لن يكون المشغّل مسؤولًا بشكلٍ حصري عن أداء العمليّات المشتركة، إلّا في ظروفٍ خاصّة. بعبارةٍ أخرى، لن يكون المشغّل مسؤولًا بشكلٍ حصري عن أيّة خسائر أو أضرار: بمعنى أنّه لن يكون مسؤولًا عن خطأ بسيط، سوء تقدير أو إهمال أو إغفال تجاه الأطراف المشاركة أو الأطراف الثالثة، إلّا أنّه سيكون غالبًا مسؤولًا عن إهماله الجسيم أو سوء سلوكه المُتعمّد.[7] يُشار إلى القيد المفروض على المسؤوليّات تقليديًّا باسم "بند الإعفاء من المسؤوليّة" (Exculpatory Clause)، وينصّ على أنّ المشغّل لن يكون مسؤولًا بصفته مشغّلًا للائتلاف، بل بوصفه مشاركًا فيه، ما لم تحدث ظروفٌ استثنائيّة. سيقدّم الأطراف تعويضاتٍ متبادلة[8] (Mutual Indemnity) لضمان تنفيذ بند الإعفاء هذا.[9] بهذه الطريقة، من الواضح أنّ مبدأ عدم الخسارة مضمون عمليًّا بحسب رأي الأستاذ "Roberts".[10] مع ذلك، من

---

[5] هذا ما أشرنا إليه سابقا على أنّ المادة 5.1 من الملحق (ج) الخاص بالأحكام الرئيسيّة لاتفاقيّة التشغيل المشترك لدى الاتفاقيّتين للرقعتين 4 و9 نصّت بأنّه لا يتوجّب للمشغّل أرباحًا ولا يتكبّد خسائر (*No-Gain, No-Loss Basis*) نتيجة كونه مشغّلًا خلال قيامه بالأنشطة البترولية. هذا النهج مستقرّ جيّدًا في صناعة البترول، كما لاحظ العديد من الأكاديميين والممارسين:
Bernard Taverne, ***An Introduction to the Regulation of the Petroleum Industry: Laws, Contracts and Conventions***, ***An Introduction to the Regulation of the Petroleum Industry: Laws, Contracts and Conventions***, Graham & Trotman/Martinus Nijhoff, U.K., 1994, P. 136; Charez Golvala, ***Upstream Joint Ventures- bidding and operating agreements***, Published in ***"Oil and Gas: A Practical Handbook"***, Edited by Geoffrey Picton-Turbervill, 1st Edition, Globe Law and Business, U.K., 2009, P. 46; Peter Roberts & Reg Fowler, ***Joint Operating Agreements: A Practical Guide***, 4th Edition, Globe Law and Business, U.K., 2020, P. 147.

[6] Claude Duval & ors, Op. Cit., P. 295.

[7] Scott Styles, ***Joint Operating Agreements***, Published in "***Oil and Gas Law- Current Practice and Emerging Trends"***, Edited by Greg Gordon, John Paterson & Emre Üşenmez, 2nd Edition, DUP, U.K., 2011, P. 377 at [¶ 12.23].

[8] يُمكن تصنيف التعويض إلى تعويض "من جانب واحد" أو "متبادل". يختلف التعويض المتبادل عن التعويض من جانب واحد في أنّه بموجب التعويض من جانب واحد يتحمّل طرف واحد مسؤوليّة التعويض، بينما يستفيد الآخر من التعويض. من ناحية أخرى، بموجب التعويض المتبادل، يكون جميع الأطراف في الوقت نفسه بمثابة معوّضين محتملين ومستفيدين من تعويضٍ متّفق عليه. بمعنى آخر، في التعويض من جانب واحد، يوافق الطرف (A) على تحمّل مسؤوليّة تعويض الطرف (B) في حالة تعرّض الأخير لخسائر ناتجة عن العلاقة التعاقديّة (التعويض بشكله البسيط). من ناحية أخرى، بموجب التعويض المتبادل في سياق الأنشطة البترولية، سيوافق الطرف (A) على تعويض الطرف (B) عن المطالبات المتعلّقة بأي وفاة أو إصابة شخصيّة لموظفي الطرف (A)؛ خسارة أو تلف ممتلكات الطرف (A)؛ التلوّث الناجم من ممتلكات الطرف (A)، حيث يكون التعويض الذي يقدّمه الطرف (A) إلى الطرف (B) بغضّ النظر عن إهمال الطرف (B)، إخلاله بالعقد أو إخلاله بالواجب القانوني الذي قد يكون تسبّب في الوفاة، الإصابة الشخصيّة، الخسارة، التلف أو التلوّث المعني أو ساهم فيه. بدوره، سيوافق الطرف (B) على تقديم تعويضٍ متبادل لصالح الطرف (A). يُعرف التعويض المتبادل بأنّه "Reciprocal Indemnity" أو "Knock-for-Knock Indemnity".

[9] For further information about indemnities, see: Greg Gordon, ***Risk Allocation in Oil and Gas Contracts***, Published in "***Oil and Gas Law- Current Practice and Emerging Trends"***, Edited by Greg Gordon, John Paterson & Emre Üşenmez, 2nd Edition, DUP, U.K., 2011, PP. 443-98.

[10] *"To reinforce this protection of the operator, the parties will also undertake to indemnify the operator (in the proportion of their respective Participating Interests) for any such loss or liability for which the*

المهم ملاحظة أنَّ أي تعويض منصوصٌ عليه في اتفاق التشغيل المشترك يجب أن يكون "واضحًا لا لبس فيه" و/أو "ظاهرًا" وإلّا فقد يتمّ رفضه من قبل المحاكم لِكَونه بندًا غير فعّال.[11]

علاوةً على ذلك، من المهم ملاحظة أنّ اتفاقات التشغيل المشترك لا تتناول عادةً إمكانيّة إلحاق الضرر بالممتلكاتِ والموظفين (بصفتهم أطراف مشاركة في الائتلاف)، الأمر الذي سيجعل القانون العام ينطبق على حالة المسؤوليّة الناجمة عن تلك الأطراف في حال لم يُعالج اتفاق التشغيل المشترك هذه المسألة. لهذا السبب، إذا رغبت أطراف الاتفاق في حماية بعضها البعض من عواقب المسؤوليّة التقصيريّة وتجنّبها نظام المسؤوليّة القائم على أساس الخطأ، فيمكنها تقديم إجراء شائع مُتّبع في ترتيبات عقود الخدمات البترولية يُسمّى "Knock–for–Knock" أو "Mutual Hold Harmless". يُعتبر هذا الترتيب أداةً تعاقديّة غايتها التعويض عن الأضرار التي تحدث بين المشغّل والعدد الكبير من المقاولين المستخدمين في مشروعٍ واحد. كما أنَّ التعويض بموجب هذا الاتفاق، يُحمّل كلًّا من الأطراف المتعاقدة المسؤوليّة الكاملة عن أفراده وممتلكاته، وذلك بغض النظر عن المُسبّب أو الخطأ المُرتكب. باختصار، إنّ النّهج الأساسي المُستخدم من قبل المشغّل والأطرف في اتفاق "Knock–for–Knock" هو التالي: "سأعتني بما لديّ، وستعتني بما لديك".[12] من هذا المنطلق، يتمّ تحديد المسؤوليّات المحتملة في وقت التعاقد لِكِلا الطرفين، على أساس مدى التحكّم أو صاحب أفضل وضع تجاري للتعامل مع خطرٍ محدّد بدلًا من الخطأ، وذلك بما يتماشى نسبة المخاطر/العائدات المحتملة ضمن نطاق العمليّات العاديّة.[13]

بالنسبة لنطاق بند الإعفاء من المسؤوليّة، من المهم التأكيد على أنَّ قيود مسؤوليّة المشغّل ستنطبق فقط على الأعمال التي يقوم بها المشغّل بموجب الصلاحيّة المنصوص عليها صراحةً في اتفاق التشغيل المشترك. على العكس من ذلك، إذا قام المشغّل بأيّة عمليّة خارج الصلاحيّة المنصوص عليها في الاتفاق، فلن يكون مشمولًا ببند الإعفاء.[14] تُشير استثناءات بند الإعفاء إلى مستوى الأداء، حيث يجب أن يتصرّف المشغّل بجديّة وحذر ووفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها وأفضل الممارسات في مجال البترول.[15] فإذا حافظ المشغّل على مستوى عالٍ من الأداء في إدارة العمليّات المشتركة، فلا ينبغي أن يكون مسؤولًا بشكلٍ حصري عن أي شيء،

---

operator might otherwise be responsible. Through this combination of disclaimed responsibility and indemnity coverage, the operator is effectively insulated from liability." Peter Roberts & Reg Fowler, 4th Edition, Op. Cit., P. 147.

[11] See about the "Clear and Unequivocal" test in the U.S.: Wan Mohd Zulhafiz Wan Zahari, Ph.D. thesis titled ***"Unbalanced Indemnities: A Comparative Analysis of Risk Allocation in Oilfield Service Contracts in Malaysia, the UK and USA"***, Faculty of Law at Unv. of Aberdeen, U.K., 2016, PP. 205-07.

[12] للمزيد من المعلومات حول موضوع اتفاق "Knock-for-Knock" وتعقيداته التعويضيّة بين أطراف الاتفاق، راجع: مصطفى المصري ووان ذوالحفظ زاهاري، **توزيع مخاطر عقود صناعة البترول: "Knock-for-Knock" نموذجًا**، المجلّة الدوليّة للقانون، جامعة قطر، المجلّد 9، العدد 2، 2020، ص.ص. 298-317.

[13] وهذا ما يدلّنا على أنّ مسؤوليّة الأطراف ذات الاحتمالات الكارثيّة (كالخسارة أو الضرر في الثقب، خسارة البئر، الضرر في المكمن، فقدان معدّات وأدوات الحفر داخل حفرة البئر، وغيرها من الخسائر) يجب أن تتماشى أيضًا مع نسبة الخطورة/العوائد المحتملة من خلال الاستبعاد للمسؤوليّة، أو تحديد نطاق التعويض. المرجع أعلاه، ص. 303.

[14] Peter Roberts, ***Joint Operating Agreements: A Practical Guide***, 1st Edition, Globe Law and Business, U.K., 2010, P. 156.

[15] Scott Styles, Op. Cit., P. 376-377 at [¶ 12.23].

بل ينبغي أن يكون مسؤولًا فقط عن النسبة المئويّة لنسبة مشاركته.[16] مع ذلك، إذا فشل المشغّل في الحفاظ على هذا المستوى العالي، فإنّ اتفاقات التشغيل المشترك عادةً ما تحافظ على تقييد المسؤوليّة الذي ناقشناه سابقًا باستثناء حالتين: الإهمال الجسيم وسوء السلوك المتعمّد.

علاوةً على ما تقدّم، لا يشمل الاستثناء الخسائر المترابطة (التبعيّة) (Consequential losses) و/أو الخسائر البيئيّة، ويُعزى ذلك إلى التالي: 1) تخرج الخسائر المترابطة (عادةً) عن إطار التوقّع الموضوعي وقت إبرام العقد، بمعنى أنّه لا يمكن استرداد الخسائر المتوقّعة ذاتيًّا بشكلٍ معقول في ظلّ ظروف خاصّة، إلّا إذا كان الطرف المتخلّف عن تنفيذ العقد عالمًا بهذه الظروف أثناء إبرامه للعقد (على سبيل المثال؛ خسارة الرّبح، خسارة الاستخدام أو خسارة الإنتاج)؛[17] 2) تنطوي الخسائر البيئيّة (عادةً) على مخاطر عالية جدًّا في حال قبول المشغّل للمسؤوليّة عن مثل هذه الخسائر جرّاء الإخلال بالعقد. بالتالي، قد تؤدي هذه المسائل إلى زيادةٍ كبيرة في مسؤوليّات المشغّل إلى مستوى يصعب تحديده مسبقًا وتبريره بموجب مبدأ "لا ربح، لا خسارة". لهذا، باستثناء الخسائر المترابطة (أو حتّى الخسائر البيئيّة)، لن يتحمّل غير المشغّلين المسؤوليّة عن أي فعل ينجم عن الإهمال الجسيم،[18] سوء السلوك المتعمّد والإخلال الجوهري للعقد.[19]

بهذه الطريقة، يُمكن لأطراف اتفاق التشغيل المشترك اتّباع نهجٍ متساهل أو أكثر صرامة والذي سيختلف وفقًا لتعريف هذه المصطلحات إضافةً الى مستوى صنع القرار من جانب الإدارة المعنيّة.[20] بمعنى آخر، ينحصر نطاق مسؤوليّة المشغّل بفعل (أو الإخلال بفعل) موظفين معيّنين، كالمشرف الميداني أو مدير المنشأة البحريّة، حيث يتمّ تعريفهم بـ"هيئة الإشراف العُليا" (Senior Supervisory

---

[16] *Id*, P. 377 at [¶ 12.23].

[17] وقد عُرف هذا المبدأ بدايةً منذ عام 1854 بموجب قرار "Hadley v. Baxendale" لدى المحاكم الانجليزيّة. وقد تطوّر هذا المفهوم لدى المحاكم الأستراليّة، حيث انطوى مفهوم تلك الخسائر على أنّها **تتجاوز المقياس الطبيعي للأضرار أو الخسائر** وفق سياق العقد. للإستزادة، راجع:

Hadley & Anor v. Baxendale & ors, (1854) E.W.H.C., Exchequer Court J70; *Environmental Systems Pty. Ltd. v. Peerless Holdings Pty. Ltd.*, (2008) V.S.C.A., 26.

[18] من المهم الإشارة في هذا الصدد، في سياق الأنشطة البترولية، إلى أنّه في قضيّة "Red Sea Tankers"، فسّر القاضي "Mance J" الإهمال الجسيم بأنّه ليس فقط السلوك الذي يتم القيام به مع التقدير الفعلي للمخاطر التي ينطوي عليها، ولكن أيضًا التجاهل الخطير أو عدم الاكتراث بمخاطر واضحة. كما في قضيّة "IP Petroleum"، طلبت المحكمة من المدّعي إثبات أنّ المشغّل (المدّعى عليه) "كان لديه معرفة ذاتيّة (Subjective) فعليّة لخطرٍ شديد بحدوث ضررٍ جسيم" (العنصر الذاتي)، مع معرفة المشغّل أنّ الخطر المذكور قد يؤدي إلى ضررٍ جسيم في الأشخاص، الممتلكات والأمور الماليّة (العنصر الموضوعي (Objective)).

Red Sea Tankers Ltd. & ors v. Papachristidis & ors "The Hellspont Ardent", (1997) Q.B. (Comm.), 2 Lloyd's Rep. 549, P. 586; *IP Petroleum Co. v. Wevanco Energy, L.L.C.*, (2003) Texas C.A. (1st Dis.), 116 S.W.3d 888, P. 897.

[19] See: Toby Hewitt, ***Who is to Blame? Allocating Liability in Upstream Project Contracts***, J. of Energy & Natural Resources Law, Vol. 26, Issue 2, 2008, PP. 198-204.

[20] Peter Roberts, ***Joint Operating Agreements: A Practical Guide***, 1st Edition, Op. Cit., P. 157.

(Personnel.[21] مع ذلك، إنَّ الهدف الأساسي وراء متطلّبات الإدارة "العُليا" هو إرساء قيودٍ إجرائيّة إضافيّة تسبق تحميل المشغّل مسؤوليّة الإخلال، ممّا يُعزّز عقباتٍ تنظيميّة قبل إثبات التزامه.[22]

بالتالي، وبمجرّد إثبات الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمّد، على أطراف اتفاق التشغيل المشترك تحديد العواقب. هناك العديد من البدائل المتاحة لأطراف الاتفاق من أجل تحديدها: إمّا بتحمّل المشغّل جميع الأضرار الناجمة عن إهماله الجسيم (الأكثر جاذبيّة لغير المشغّل)؛ إمّا بتحمّله التكلفة الفعليّة لإصلاح أو استبدال الممتلكات المشتركة التالفة (الأكثر مثاليّة)؛ أو بتحمّله فقط مبلغًا معيّنًا من المال لهذه الأضرار والالتزامات.[23] علاوة على ذلك، يُثار التساؤل حول ما إذا كانت تُستثنى قيود المسؤوليّة التي يفرضها المشغّل أم لا بشأن انتهاك الأخير لأي بندٍ من بنود الاتفاق. على الرّغم من تبنّي بعض الأكاديميين[24] والاجتهادات[25] للمنهج الموسّع في تطبيق بند الإعفاء من المسؤوليّة ليشمل أي انتهاك (ولو كان بسيطًا) لأحكام اتفاق التشغيل المشترك، فيُرجَّح المنهج الضيّق له، فمن غير المقبول اتّساع صلاحيّات المشغّل لتشمل الأعمال التي تُؤدّى "بصفته مشغّلًا" والتي ترقى إلى مستوى التدخّل غير المشروع في العقود المُبرمة مع أطرافٍ ثالثة، ممّا يجعل المشغّل مهيمنًا غير مسؤول (حصرًا) عن انتهاكاته المُتكرّرة.

الفرع الثاني: أحكام مسؤوليّة المشغّل بموجب نماذج اتفاقات التشغيل المشترك

يتضمّن نموذج "AIEN" عدّة متطلّبات لضمان مستوى عالٍ في أداء العمليّات.[26] أوّلًا، يتطلّب عمليّات جديّة، آمنة وفعّالة وفقًا للممارسات الدوليّة. ثانيًا، يفرض أيضًا التزامًا بمراعاة أيّة قوانين سارية المفعول، امتيازات البترول وأحكام اتفاق التشغيل المشترك. بَيْدَ أنّه خِلافًا لاتفاقات التشغيل المشترك الأخرى، لا يسمح هذا النموذج بأي استثناء من هذه المتطلّبات، وهو أمرٌ إيجابي لجهة غير المشغّلين.[27] علاوة على ذلك، يعترف هذا النموذج أيضًا بمبدأ "لا ربح، لا خسارة" في تنفيذ العمليّات. بالتالي، يتضمّن نموذج "AIEN" بند إعفاءٍ مُقيّد لمسؤوليّة المشغّل في تنفيذ العمليّات. مع ذلك، تتميّز صياغة هذا البند بدرجةٍ عالية من التميّز، حيث يهدف نموذج "AIEN" إلى معالجة العمليّات العالميّة، ممّا يؤدّي إلى توفير مرونةٍ أكبر. في هذه الحالة، لدى الأطراف حكم اختياري

[21] Such as: (1) Field Supervisor Tier; (2) Facility Manager Tier; (3) Functional Manager Tier; (4) Direct Report Tier; (5) Resident Manager Tier. AIEN-2012 model JOA § 1.1.

[22] إضافةً إلى ذلك، إذا لم تكن أشكال الحماية المذكورة أعلاه كافية، فإنّ بعض اتفاقات التشغيل المشترك ستذهب أبعد من ذلك حيث توفّر طبقة حماية أخرى للمشغّل من خلال وضع بند سقف للمسؤوليّة (Liability Cap) على مسؤوليّة المشغّل تجاه الأطراف الأخرى، كوضع سقف تعويضاتٍ ماليّة معيّن. أمّا الهدف من وضع هذا البند هو الحدّ من مدى التزام المشغّل بتعويض غير المشغّلين عن عواقب أداء التزاماته بموجب اتفاق التشغيل المشترك. للإستزادة، راجع:
Leslie W. Zhang, ***Senior Supervisor, Financial Cap and Other Restrictions on the Operator's Liabilities and their Implications***, Published in ***"Understanding Joint Operating Agreements"***, Edited by Eduardo G. Pereira, Intersentia, U.K., 2017, PP. 373-86.

[23] إذا لم يتم اختيار البديل الأوّل، فستتحمّل جميع الأطراف بالتناسب أي مسؤوليّة تزيد عن المبالغ المذكورة في البديلين الأخيرين.

[24] Eduardo G. Pereira, Ph.D. thesis titled ***"Oil and Gas Joint Operating Agreements- Controlling the Risks to the Non-Operators"***, School of Law at Unv. of Aberdeen, U.K., 2011, P. 266.

[25] See: *Stine v. Marathon Oil Co.*, (1992) U.S.C.A. (5th Cir.), 976 F.2d 254, P. 261.

[26] AIEN model JOA § 4.2.

[27] AIEN model JOA § 4.2 (B-4).

يستبعد (نسبيًّا) تقييد مسؤوليّة المشغّل عن إهماله الجسيم وسوء سلوكه المُتعمّد.[28] يقتضي الحكم الأخير مشاركة "المشرف المسؤول" الذي عيّنته الأطراف.[29]

يحدّد الأطراف أيضًا نوع المسؤوليّات التي يتعيّن على المشغّل تحمّلها حصرًا عن الإهمال الجسيم وسوء السلوك المتعمّد. هناك ثلاثة خيارات؛ يتضمّن الأوّل كل شيء بحيث يتحمّل المشغّل جميع التكاليف والمسؤوليّات المتعلّقة بهذه الأفعال أو الإغفالات. الخيار الثاني يُلزم المشغّل باستبدال أو إصلاح أو إزالة الممتلكات المشتركة المتضرّرة. الخيار الثالث لا يَفرض أي قيد معيّن بل قيدٍ مالي حيث يتمّ توفير سقف مالي معيّن.[30] مع ذلك، لا يُمكن إقرار المسؤوليّة الشخصيّة عن الخسائر المترابطة أو البيئيّة.[31] لذا، يظلّ الخيار الأوّل أكثر ملاءمةً لغير المشغّلين، رغم عدم تضمينه تلك الخسائر. في حين يقتصر الخيار الثاني على الأضرار الواقعة على الممتلكات، ويتوقّف الخيار الأخير على مبلغٍ مُحدَّد يتّفق عليه الأطراف. مع ذلك، إذا لم تختر الأطراف هذه الأحكام الاختياريّة، فلن يتحمّل المشغّل أيّة مسؤوليّات شخصيّة تجاه غير المشغّلين مهما كانت الأسباب الجوهريّة لتقصيره في الوفاء بمستويات الأداء المُعترَف بها.[32] في هذه الحالة، سيتحمّل المشغّل مسؤوليّاته مثلما يتحمّلها أيّ مشارك في الائتلاف، وسيعوّض غير المشغّلين المشغل عن أيّة تكاليف أو مسؤوليّات مرتبطة بأداء العمليّات المشتركة تجاوزًا للحدّ المُتّفق عليه.[33]

من المهم أيضًا ملاحظة أنّ فائدة بند الإعفاء من المسؤوليّة واسعة إلى حدٍّ ما حيث أنّها تنطبق على أيّ من موظفي المشغّل وأيّ موظفين في شركاته المرتبطة؛[34] مع ذلك، فإنّها لا تنطبق (عادةً) على المقاولين. علاوة على ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت المسؤوليّات تنطبق على الامتيازات البترولية ومعظم اتفاق التشغيل المشترك أم لا، أو على المسؤوليّة المتعلّقة بالأطراف الثالثة. من جهةٍ أخرى، يُمنَح المشغّل بوضوح صلاحيّة إدارة أيّة مطالبة ضدّ الائتلاف حتّى مبلغ معيّن من التكاليف، على الرّغم من أنّه يعترف بحقّ غير المشغّلين في المشاركة بهذه المطالبة.[35]

لذلك، من الممكن القول بأنَّ نموذج "AIEN" يحمي بوضوح موقع المشغّل في اتفاق التشغيل المشترك، حيث تتواجد عدّة فرص وطبقات تقيّد المسؤوليّة الشخصيّة له، إذا اختارت أطراف الاتفاق الحكم الاختياري أم لا. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أهميّة تعريف جميع المصطلحات الأساسيّة المتّصلة بحكم المسؤوليّة.

يفرض نموذج "AAPL-810" بوضوح معيارًا عاليًا للأداء على المشغّل حيث "يبدأ في الوقت المناسب ويدير جميع الأنشطة أو العمليّات بطريقةٍ جيّدة ومهنيّة، مثلما يفعل المشغّل الحذر في ظلّ نفس الظروف أو ظروف مُماثلة".[36] كما يتضمّن هذا النموذج بند

[28] AIEN model JOA § 1.36.
[29] AIEN model JOA § 4.6 (C).
[30] Claude Duval & ors, Op. Cit., P. 294.
[31] AIEN model JOA § 1.13, 1.26.
[32] AIEN model JOA § 4.6 (A).
[33] AIEN model JOA § 4.6 (B), (D).
[34] أشارت المادة 1 من المرسوم رقم 2013/10289 إلى أنّ "الشركة المرتبطة" (Affiliated Company) هي شركة تتحكّم بالشخص المعنوي المرتبطة به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو تخضع، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لتحكّم الأخير أو تخضع والأخير لتحكّم شركة ثالثة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
[35] AIEN model JOA § 4.5.
[36] AAPL model JOA form 810 § 5.2.

الإعفاء، لأنّ المشغّل لا يتحمّل أيّة مسؤوليّة شخصيّة أو حصريّة عن أيّة عمليّات مشتركة ما لم يتمّ التعرّف بوضوح على الإهمال الجسيم وسوء السلوك المتعمّد.[37] من المهم ملاحظة أنَّ هذه الحماية القانونيّة لا تنطبق إلّا على المشغّل نفسه، لانّها لا توسّع تعريف المشغّل (مثلًا لتشمل الشركات المرتبطة والمقاولين). مع ذلك، لا يُحدِّد هذا النموذج الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المُتعمّد،[38] وأكثر تفسير منطقي لذلك هو أنَّ المحاكم الأمريكيّة على دراية بهذه المصطلحات،[39] كذلك نظامها التشريعي.[40] علاوةً على ذلك، من المهم ملاحظة أنّه تمّ استبعاد الخسائر المترابطة أو غير المباشرة بالكامل دون أي إعفاء. نتيجةً لذلك، لن يتحمّل أي طرف خسائر مترابطة أو غير مباشرة حتّى في الحالات التي يتمّ فيها الاعتراف الكامل بالإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمّد.[41]

لذلك، يُمكن الإشارة إلى أنَّ المشغّل يتمتّع بحماية معقولة من معظم المسؤوليّات المتعلّقة بأداء العمليّات المشتركة بموجب نموذج "AAPL-810". من ناحية أخرى، فإنّ غير المشغّلين ليسوا كذلك، في أسوأ السيناريوهات، حيث لا يوجد سقف للمسؤوليّة، كما لا يوجد حدٍّ متعلّق بالمُشرف الأعلى. مع ذلك، من المهم ملاحظة أنّه ليس من الواضح ما إذا كان المشغّل سيكون مسؤولًا عن أي إخلال باتفاق التشغيل المشترك. بعبارةٍ أخرى، يوفّر هذا النموذج قدرًا كبيرًا من الأمان فيما يتعلّق بأداء المشغّل، ولكن من المُمكن أن يكون الأخير مسؤولًا منفردًا في حالة الإهمال الجسيم وسوء السلوك المتعمّد.

يُحقّق نموذج "OEUK" مستوى عاليًا من الأداء في العمليّات حيث أنّه لا يتطلّب فقط الامتثال للاتفاقات والتشريعات ذات الصلة، بل يتطلّب أيضًا جديّة السلوك والعمليّات التي يتعيّن الاضطلاع بها وفقًا للممارسة الجيّدة لحقول البترول.[42] كما يَعترف بالمبدأ الأساسي "لا ربح، لا خسارة" بموجب اتفاق التشغيل المشترك هذا، ولكن داخل الإجراءات الحسابيّة بدلًا من متن الاتفاق.[43] نتيجةً لذلك، لا يتحمّل المشغّل المسؤوليّة الحصريّة عن أداء أنشطته (بند الإعفاء)، باستثناء الحالات الناشئة عن سوء السلوك المتعمّد. من المهم ملاحظة أنَّ تعريف سوء السلوك المتعمّد[44] يُشير إلى أداء هذا النشاط من قبل أفراد هيئة الإشراف العُليا ولا يُشير إلى

---

[37] AAPL model JOA form 810 § 22.5.
[38] Christopher S. Kulander, ***Old Faves and New Raves: How Case Law has Affected Form Joint Operating Agreements: Problems and Solutions (Part Two)***, Oil and Gas, Natural Resources, and Energy J., Vol. 1, N. 2, 2015, PP. 172-74.
[39] *Randall Batt v. the State of Nevada*, (1995) S.C.N., 111 Nev. 1127, P. 1132; *In Re: Oil Spill by the Oil Rig "DeepWater Horizon" in the Gulf of Mexico (Phase One Trial)*, (2014) E.D.La., Case 2:10-MDL 02179-CJB-SS, Rec. Doc. 13-355, at [¶¶ 481-498].
[40] Federal Water Pollution Control Act of 1972 (as amended), 33 U.S.C. Chapter 26, §§ 1251-1387; Oil Pollution Act of 1990 (as amended), 33 U.S.C. Chapter 40, §§ 2701-2762.
[41] AAPL model JOA form 810 § 22.9. It should be noted that the AAPL-610 adopts almost the same approach as the AAPL-810. However, the main difference the AAPL-810 and AAPL-610 refers to consequential loss. Under form 810, it is completely excluded from such liability regardless of the consequences involved. On the other hand, form 610 does not exclude consequential loss in the case of gross negligence and willful misconduct. This is a clear example of the difference in the risks involved between offshore and onshore operations.
[42] OEUK model JOA § 6.2.2.
[43] OEUK model JOA, Accounting Procedures § 1.2.
[44] OEUK model JOA § 1.1.

الإهمال الجسيم على الإطلاق.[45] على الرّغم من أنّ تعريف أفراد هيئة الإشراف العُليا متبادل (حيث يُمكن أن ينطبق على المشغّل وغير المشغّلين)، فإنّه يتطلّب مستوى عاليًا من الصلاحيّة للوفاء بهذا الحكم، ممّا يزيد من حماية المشغّل. علاوة على ذلك، من المهم ملاحظة أنّه لا يتحمّل أي طرف مسؤوليّة حصريّة عن الخسائر المُترابطة، حتّى في حالات سوء السلوك المتعمّد، التي تفيد بالتأكيد وضعيّة المشغّل.[46] نتيجةً لذلك، إذا لم يكن الأمر يتعلّق بسوء سلوك متعمّد أو تقصيرٍ بالتزاماتٍ ائتمانيّة، فلن يتحمّل المشغّل أيّة مسؤوليّة حصريّة عن سير العمليّات المشتركة. علاوة على ذلك، لا يتحمّل المشغّل أيّة مسؤوليّة حصريّة عن الخسائر المُترابطة الناجمة عن أداء العمليّات المشتركة. كتطبيقٍ عمليّ لهذا المفهوم، يجب على غير المشغّلين تعويض المشغّل عن أي ضرر أو تكلفة ناتجين عن أدائه وفقًا لنسبته المشاركة.[47]

إضافةً إلى ما تقدَّم، يُعتبر النطاق الواسع لبند الإعفاء من المسؤوليّة نقطة سلبيّة أخرى لغير المشغّلين، إذ أنّه سيؤثّر على جميع التزامات اتفاق التشغيل المشترك من حيثُ أنّه يُشير إلى الأضرار أو المطالبات أو الالتزامات بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، بسبب أداء المشغّل أو عدم أدائه أو سوء أدائه لأيّ من التزاماته بصفته مشغّلًا، بغضّ النظر عن الإهمال و/أو الإخلال بالتزام قانوني أو غير قانوني من جانب المشغّل.[48] بالتالي، يوفّر هذا البند ضمانًا واسعًا للمشغّل حيث أنّ الأخطاء البسيطة أو الإهمال لن تؤدّي إلى أيّة مسؤوليّة حصريّة. على العكس من ذلك، سيتعيّن على غير المشغّلين الاعتماد على حسن نيّة المشغّل بسبب القيود الواسعة المفروضة على مسؤوليّات هذا الأخير.

تجدر الإشارة إلى أنَّ نموذج "OEUK" هو الوحيد الذي يعترف صراحةً بعلاقة الوكالة بين أطراف اتفاق التشغيل المشترك.[49] لهذا، فهو يتضمّن عدّة أحكام لحماية غير المشغّلين من مسؤوليّتهم المتكافلة والمتضامنة مع المشغّل تجاه المقاول الطرف الثالث. بمعنى آخر، يكون المشغّل الكيان الوحيد المسؤول عن هؤلاء المقاولين (بالتالي جميع المقاولين) على الرّغم من إفصاحه لوكالته.[50]

لذلك، يُمكن القول من أنَّ المشغّل يتمتّع بحماية جيّدة لأنّه سيتحمّل مسؤوليّة محدودة جدًّا عن إجراء العمليّات المشتركة. من المرجّح أن يكون السبب الأساسي لمثل هذا النهج هو ارتفاع المخاطر التي تنطوي عليها العمليّات الخارجيّة إضافةً الى مبدأ "لا ربح، لا خسارة".

ختامًا، من الواضح أنّ غرض أحكام المسؤوليّة في اتفاقات المشغّل المشترك هو التركيز "بشكلٍ عام على دراسة المسؤوليّة المُحتملة التي قد يتحمّلها المشغّل أمام الأطراف عن أيّة خسارة أو ضرر يتسبّب بها عند ممارسة التزاماته، وكيف يُمكن أن تكون المسؤوليّة

[45] OEUK model JOA § 1.1.
[46] OEUK model JOA § 6.2.4 (b).
[47] OEUK model JOA § 6.2.4 (a).
[48] OEUK model JOA § 6.2.4 (a).
[49] OEUK model JOA § 6.5.8.
[50] *"the CONTRACTOR agrees to look only to the COMPANY for the due performance of the CONTRACT and nothing contained in the CONTRACT will impose any liability upon, or entitle the CONTRACTOR to commence any proceedings against any CO-VENTURER other than the COMPANY;"* OEUK model JOA § 6.5.8 (a).

محدودة لصالح المشغّل".[51] بالتالي، يُمكننا التأكيد على أنَّ بند المسؤوليّة ليس أكثر من "مرآة" لمبدأ "لا ربح، لا خسارة" إمّا صراحة (كنماذج "CAPL" و"AIEN") أو ضمنًا (كالنماذج الأمريكيّة). هذه حقيقة واضحة لأنّه من غير المرجّح أبدًا أن يتمكّن المشغّل من تلبية المعايير لتحمّل المسؤوليّات الفرديّة بموجب اتفاق التشغيل المشترك (إذا تمّ الوفاء بجميع البنود الاختياريّة).[52] علاوة على ذلك، أظهرت حادثة "DeepWater Horizon" حقيقة مخاطر العمليّات البحريّة والمسؤوليّات الهائلة المترتّبة عليها. فالسؤال الذي يُثار هو: هل أطراف اتفاق التشغيل المشترك مستعدّون للحفاظ على مبدأ "لا ربح، لا خسارة"؟[53] هل هم على استعدادٍ لتقاسم الفاتورة "مهما كانت" نتيجة العمليّات (كالخسائر المترابطة)؟ الجواب ليس مباشرًا كما يبدو لأنّ المشغّل لن يقبل بتحمّل المزيد من المخاطر دون تلقّي "شيئًا" مقابله. مع ذلك، من المستحيل إنكار مخاطر الخسائر المترابطة ببند الإعفاء والتي تمثّل عبئًا هائلًا على كاهل غير المشغّلين. من وجهة نظر غير المشغّل، يتواجد حلّان: أوّلًا، قد يُعالج المشغّل الطرف الثالث هذه المشكلة كعقد خدمة لا يتّبع مبدأ "لا ربح، لا خسارة". ثانيًا، يُمكن للمشغّل الطرف الاحتفاظ بوظائفه ولكن سيتطلّب الأمر مسؤوليّاتٍ أقلّ تقييدًا.

المطلب الثاني: أحكام إجراءات عزل المشغّل عن وظيفته

إذا كانت أحكام المسؤوليّة تُشكّل الوسيلة الوقائيّة الأولى لضبط أداء المشغّل، فإنّ آليّة عزله تمثّل الأداة التصحيحيّة الأخيرة في حال إخفاق تلك الأحكام في تحقيق الغاية المرجوّة منها. فإمكانيّة عزل المشغّل لا ترتبط فقط بحالات الإخلال الجسيم أو سوء السلوك المتعمّد، بل تعكس أيضًا التوازن الدقيق بين استقرار إدارة العمليّات وحماية الائتلاف من مخاطر فشل الأداء. وعليه، يتناول هذا المطلب الإطار العام لإجراءات عزل المشغّل، وشروط ممارستها وحدودها، مع إبراز التحدّيات العمليّة المرتبطة بالفترة الانتقاليّة وانتخاب المشغّل الخلف، وذلك في ضوء نماذج اتفاقات التشغيل المشترك، بهدف تقييم مدى فعاليّة هذه الآليّات كوسيلة تعاقديّة لضمان استمراريّة المشروع وتحقيق مصالح الأطراف غير المشغّلة.

الفرع الأوّل: الإطار العام لإجراءات عزل المشغّل

بشكلٍ مثالي، يتعيّن على المشغّل تنفيذ العمليّات المشتركة حسب الأُطر التشريعيّة البترولية واتفاق التشغيل المشترك. بَيْدَ أنّه مطلوبٌ منه ليس فقط التزامًا بالبنود التعاقديّة، بل أيضًا بالمبادئ القياسيّة كتطبيق أفضل المُمارسات الصناعيّة بدقّة وكفاءة. كما هو متوقّع، تُعدّ مسألة إنهاء تفويض الجهة المُنفّذة قضيّة خِلافيّة جوهريّة أثناء مفاوضات اتفاق التشغيل المشترك: من جهة، يسعى الطرف المنُفّذ لتحديد حالات العزل ضيّقة النّطاق. إلّا أنّه إذا وقعت حالاتٍ برَّرت عزله، فَمِنَ المُرجّح تأكيد حاجة إجماع أطراف الاتفاق على هذا القرار. من جهةٍ أخرى، تهدف الأطراف غير المشغّلة إلى توسعة سُبل المواقف التي يُمكّنها فيها عزله، حتّى في غياب مُبرّرٍ قاطع أو تحكّم من قبله. يُعزّز التزام الجانبين هذا بالمعايير القانونيّة والصناعيّة شفافيّة العمليّات ويُقلّل من حدوث ثغراتٍ مستقبليّة، في حين يُحقّق التوازن في شروط إنهاء التفويض (العزل) حمايةً مُتبادلة لمصالح الأطراف واستقرار المشروع.

---

[51] Peter Roberts & Reg Fowler, 4th Edition, Op. Cit., P. 147.
[52] *Id*, P. 149.
[53] See: Daniel B. Shilliday & ors, ***Contractual Risk-Shifting in Offshore Energy Operations***, Tulane Law Review, Vol. 81, Issue 5-6, 2007, PP. 1579-1636.

هناك عدّة أسباب قد تدفع غير المشغّلين إلى عزل المشغّل. إلّا أنّ المبدأ الكامن وراء مثل هذا الحكم هو حماية الائتلاف من فشل الأداء. في هذا الصدد، تُعدّ القوّة الماليّة للمشغّل عنصرًا أساسيًّا لضمان أداء الحدّ الأدنى من التزامات العمل وأي نشاط آخر لاستكشاف وإنتاج البترول من المنطقة المُرخّص لها. نتيجةً لذلك، يُعدّ الإفلاس السبب الأكثر شيوعًا لعزل المشغّل عن وظيفته داخل الائتلاف.[54] والسبب في ذلك منطقي، حيث يواجه المشغّل المُفلس مشاكل ماليّة كبيرة. مع ذلك، قد توجد بعض المشاكل في تنفيذ مثل هذا الحكم بالكامل، إذ أنّه قد يتعارض مع حقوق الدائنين بموجب قوانين الإفلاس والإعسار.

الإفلاس هو الأكثر شيوعًا لعزل المشغّل، بَيْدَ أنَّ هناك أسبابًا أخرى قد يستخدمها الأطراف كأسبابٍ لعزله عن وظيفته في الائتلاف، أبرزها الانهيار العام في علاقات الثقة المُتبادلة، الانخفاض في نسبة المشاركة علاوةً على الانتهاكات العامّة.[55] لهذا، تتضمّن اتفاقات التشغيل المشترك عادةً أحكامًا تسمح بعزل المشغّل في حالة الإفلاس أو المخالفة الجوهريّة، ولكن قد يسمح بعضها الآخر بعزله في ظروفٍ أخرى قد لا تتطلّب حتّى سببًا.[56] مع ذلك، من منظور الشركة غير المشغّلة، من المهم جدًّا استبعاد المشغّل عن قرار عزله، وإلّا سيكون من الصعب تنفيذ مثل هذا الحكم. بالتالي، سيحدّد اتفاق التشغيل المشترك مستوى مجال التصويت في لجنة التشغيل (عبر الإشارة إلى عدد الأطراف التي تصوّت و/أو نِسَب المُشاركة الإجماليّة) والذي سيكون مطلوبًا لعزل المشغّل. كما يجب استبعاد الطرف المشغّل وأي شركة تابعة لذلك الطرف (التي تكون أيضًا طرفًا في اتفاق التشغيل المشترك)، من التصويت، نظرًا لتضارب المصالح البيّن الذي سيكون لديهم.[57]

على الرّغم من أنّ لأطراف اتفاق التشغيل المشترك الحق في عزل المشغّل وتعيين مشغّل جديد، فقد يخضع هذا الأخير لموافقة حكوميّة.[58] بالمقابل، إذا قامت الحكومة بسحب صفة المشغّل من المشغّل الحالي وفقًا لشروط وسيلة منح الامتياز، فقد يؤدي ذلك أيضًا إلى فقدان تلقائي للصفة كمشغّل بموجب اتفاق التشغيل المشترك (على الرّغم من أنّ الأطراف قد تتبنّى بالطبع وجهة نظر مختلفة بموجب الاتفاق).[59] كما يُعدّ تعيين بديل المشغّل مسألة نقاش أخرى، خاصّة عندما يتعلّق الأمر بـ"علامة النجاح" (Pass

---

[54] أشارت المادة 71.3 من القانون اللبناني رقم 2010/132 الخاص بشؤون البترول البحريّة إلى أنّه يُلغى الحقّ البترولي حُكمًا في حال حلّ الشركة، أو طلب الصلح الواقي أو إعلان إفلاسها. كما أشارت المادة (4-أ) 36.2 من اتفاقيّتي الاستكشاف والإنتاج للرقعتين 4 و9 إلى أنّه يُعتبر حدث التنازل الجبري حاصلًا في حال صدور أي أمر أو اتخاذ أي قرار أو القيام بأي إجراء من قبل أي شخص من أجل الحراسة القضائيّة أو الإدارة أو التصفية أو الإفلاس أو عدم الملاءة أو الحلّ أو إعادة التنظيم لصالح الدائنين، أو القيام بأي إجراء مماثل أو مشابه في أي مكان من العالم لأي صاحب حق أو كيان يضمن موجبات صاحب الحق سندًا للفقرة 4 من المادة 6 من الاتفاقيّتين، إلّا إذا كان ذلك يهدف إلى دمج أو إعادة تنظيم صاحب الحق أو هذا الضامن والشركات المرتبطة به.

[55] Peter Roberts & Reg Fowler, 4th Edition, Op. Cit., P. 58-59.

[56] Keith B. Hall, ***An International Comparison of the Operatorship Provisions Contained in Model Form Oil & Gas Joint Operating Agreements***, LSU J. of Energy Law and Resources, Vol. 7, Issue 1, 2019, P. 137.

[57] Peter Roberts, ***Joint Operating Agreements: A Practical Guide***, 1st Edition, Op. Cit., P. 88. Furthermore, even if an operator is financially solvent, though, it does not give the operator carte blanche to violate a JOA without risk of immediate removal as operator, see: *R & R Resources Corporation v. Echelon Oil and Gas, L.L.C. & ors*, (2011) Texas C.A. (3rd Dis.), No. 03-07-00636-CV.

[58] أشارت المادة 3.2 من الملحق (ج) الخاصّ بالأحكام الرئيسيّة لاتفاقيّة التشغيل المشترك إلى أنّه يستوجب موافقة مجلس الوزراء أي تعيين جديد لمشغّل جديد، بما في ذلك تبعًا لإقالة أو استبدال المشغّل في الظروف المنصوص عليها في المادة 15.8 من اتفاقيّتي الاستكشاف والإنتاج للرقعتين 4 و9 أو تبعًا لتنازل جبري.

[59] Peter Roberts, ***Joint Operating Agreements: A Practical Guide***, 1st Edition, Op. Cit., P. 89.

(mark) المطلوبة لمثل هذا القرار.[60] مع ذلك، قد توافق الحكومة المضيفة على الاستبدال، لأنّ هذا التعديل يؤثّر على أداء العمليّات، مما يؤثّر في النهاية على تعظيم الانتعاش الاقتصادي للمكامن.[61] من ناحيةٍ أخرى، لا يمكن لحكومة البلد المضيف حجب هذه الموافقة بشكلٍ غير مُبرَّر، والتي يجب أن تستند إلى التأهيل الاقتصادي والتقني لأداء العمليّات.[62]

نتيجةً لذلك، يُصبح تعيين المشغّل الجديد نافذًا عندما يحصل الأخير على موافقة الحكومة المضيفة (عند الاقتضاء)؛ غَيْرَ أنَّ اتفاق التشغيل المشترك ينبغي أن ينصّ على التزاماتٍ تعاقديّة بشأن كيفيّة أداء المشغّل الحالي خلال الفترة الانتقاليّة (بين العزل وانتخاب الخَلَف). بالتالي، إذا سمحت التشريعات البترولية بذلك، فإنّ بديل الفترة الانتقاليّة هو الطرف (المشغّل المؤقّت) الذي يُمنح التشغيل لمالك النسبة التشاركيّة الأكبر أو ثاني أكبر نسبة إذا كان المشغّل (المعزول) هو مالك النّسبة الأكبر. بَيْدَ أنَّ هذا الأمر قد يؤدي إلى انتقال التشغيل إلى طرفٍ مُكرَه (والذي قد يستقيل بعد ذلك على أي حال). بالتالي، قد يكون من الأفضل اعتبار أي طرف مؤهّل كمشغّل جديد (وليس فقط اعتبار صاحب النّسبة الأكبر)، وينبغي أن ينص اتفاق التشغيل المشترك على أنّه لا يمكن لطرفٍ مُكرَه أن يصبح المشغّل الجديد بخلاف إرادته.[63]

هل يستطيع المشغّل المعزول من التصويت على انتخاب المشغّل الجديد؟ من الناحية النظريّة، إنَّ عزل وانتخاب المشغّل الخَلَف أمران مختلفان. لذلك، سيكون للمشغّل الحق في التصويت لصالح أو ضدّ انتخاب خليفته. من ناحية أخرى، إذا كان للمشغّل نسبة مشاركة كبيرة، فسيكون قادرًا على منع انتخاب مشغّلٍ جديد والبقاء كمشغّل مؤقّت طالما رغب البقاء (إذا أراد وإن أمكن ذلك). لهذا، إنَّ حالة عزل المشغّل لا تضمن، في حدّ ذاتها، موقف غير المشغّلين، لكن يجب عليهم أيضًا ضمان انتخاب مشغّل جديد (أي يجب عليهم ضمان عدم تمكّن المشغّل المعزول من عرقلة انتخاب المشغّل الخلف على الرّغم من عزله عن التشغيل).[64] بالتالي، من الضروري ضبط حقوق المشغّل بخصوص منع انتخاب مشغّل جديد، وإلّا فلن يكون من الممكن عزل هذا المشغّل.[65] لذلك، إنّ عزل المشغّل هو أداة أساسيّة لغير المشغّلين، ولكنّها لن تكون فعّالة إلّا إذا كان هناك تنظيم واضح للفترة الانتقاليّة حتّى تعيين المشغّل الخَلَف.[66]

---

[60] Scott Styles, Op. Cit., P. 376 at [¶ 12.20].
[61] *Id*, P. 375 at [¶ 12.20].
[62] Claude Duval & ors, Op. Cit., P. 289.
[63] Peter Roberts & Reg Fowler, 4th Edition, Op. Cit., P. 59; AIEN model JOA § 4.11 (A); OEUK model JOA § 5.5.
[64] *Fasken Land and Minerals, Ltd. v. Occidental Permian Ltd.*, (2005) Texas C.A. (8th Dis.), 225 S.W.3d 577, PP. 587-93.
[65] إذا ثبت في النهاية أنّه لا يمكن العثور على مشغّل بديل مناسب لإجراء العمليّات، فينبغي على الأطراف التحرّك نحو التنازل (Surrender) من الامتياز واتفاق التشغيل المشترك، على أساس أنّه لم يعد بالإمكان مواصلة أدائهم. ستكون هذه الآليّة متشابهة إلى حدٍّ كبير لممارسة جميع الأطراف لحكم الانسحاب. راجع:
Peter Roberts, ***Joint Operating Agreements: A Practical Guide***, 1st Edition, Op. Cit., P. 89; AAPL model JOA form 810 § 4.5; OEUK model JOA § 5.6.
[66] يجب أن ينصّ اتفاق التشغيل المشترك على انتقال وتسليم منظّم بين المشغّل المعزول والمشغّل الخلف. قد يطلب الأطراف أيضًا الحقّ في تدقيق الحساب المشترك حتّى نقطة الانتقال، وفي بعض اتفاقات التشغيل المشترك، سيكون هذا التدقيق تلقائيًا.
AAPL model JOA form 810 § 4.7; AIEN model JOA § 4.11 (D, F); CAPL model OP § 2.07; OEUK model JOA § 5.7.

إضافةً إلى ذلك، من المهم ملاحظة أنّ استقالة أو عزل المشغّل لا تُعفيه من الالتزامات والمسؤوليّات التي يتحمّلها أثناء عمله كمشغّلٍ للائتلاف، كما لا تستبعد حقّه في استرداد التكاليف والمصاريف المسموح بها بموجب الإجراءات الحسابيّة.[67]

لذلك، ينبغي لغير المشغّلين تفضيل بندٍ يتمتّع بالخصائص التالية: (1) عدّة بدائل لعزل المشغّل (على سبيل المثال، بسببٍ وجيه أو من دونه)؛[68] (2) استبعاد المشغّل من التصويت على هذا العزل؛ (3) فترة انتقاليّة من تاريخ عزل المشغّل إلى تاريخ انتخاب خليفته، حيث يتم إجراء العمليّات من قبل غير المشغّلين (إذا سمحت السلطات الحكوميّة بذلك)، أو إذا تعيّن على المشغّل الحفاظ على التشغيل حتّى التسليم إلى المشغّل الجديد، لا يكون للمشغّل الحقّ في عرقلة هذا الانتخاب.

الفرع الثاني: أحكام عزل المشغّل بموجب نماذج اتفاقات التشغيل المشترك

يُعدّ نموذج "AIEN" فريدًا من نوعه لأنّه يحتوي على أحكامٍ إلزاميّة واختياريّة لعزل المشغّل. تُطبّق الأحكام الإلزاميّة في مجموعتين من الظروف والأحكام الاختياريّة في ثلاث. بالنسبة لإلزاميّة العزل، يتعلّق الظرف الأوّل بالإعسار والإفلاس، بحيث يتمكّن الائتلاف من أداء التزاماته وأنشطته،[69] والثاني يتعلّق بالإخلال الجوهري ولكنّه أكثر تعقيدًا. أمّا بالنسبة لاختياريّة العزل،[70] يسمح الظرف الأوّل لغير المشغّلين بعزل المشغّل إذا كانت نسبة مشاركة المشغّل أقل من نسبة مئويّة معيّنة، والثاني يسمح لغير المشغّلين بعزل المشغّل إذا خضع الأخير لتغييرٍ في التحكّم،[71] على أن تقرّر لجنة التشغيل بشأن ما إذا سيتم انتخاب مشغّلٍ خلف أم لا (مع عدم استبعاد الظرفين لمشاركة المشغّل المعزول). يسمح البديل الثالث لغير المشغّلين بعزل المشغّل دون أي سبب ولكن فقط إذا حقّق غير المشغّلين علامة النجاح المعيّنة. فهذا الأخير يُعطي أكبر قدرٍ من السلطة التقديريّة لغير المشغّلين، حيث يُمكن لأيّة ظروف أن تحفّز غير المشغّلين على عزل المشغّل. بمعنى آخر، على المشغّل أن يكون أكثر حرصًا على تحسين أداء العمليّات المشتركة.علاوة على ذلك، يُعتبر انتخاب المشغّل الخَلَف منظّمًا جدًّا.[72]

---

[67] AIEN model JOA § 4.11 (C); OEUK model JOA § 5.4.

[68] As an example, Both the CAPL model OP and the AIEN model JOA provide the option of the removal of an operator *without cause* on the affirmative vote of a number of participants holding at least a certain percentage participating interest (see AIEN model JOA § 4.10 (E); CAPL model OP § 2.02 (b)(i)). In contrast, the AAPL model JOA form 610 only permits the removal of an operator for "Good Cause" (see the § V (B-4)).

[69] AIEN model JOA § 4.10 (A).

[70] AIEN model JOA § 4.10 (C), (D) & (E).

[71] عرّفت المادة 2 من اتفاقيّتي الاستكشاف والإنتاج للرقعتين 4 و9 **"التغيير في التحكّم"** بأنّه أي تغيير مباشر أو غير مباشر لهويّة كيان الشركة الأم التي تتحكّم بصاحب الحق، من خلال عمليّة واحدة أو سلسلة عمليّات متّصلة، إلّا إذا كان هذا التغيير في الهويّة قد طرأ فقط كنتيجة لتملّك حصص في كيان مدرج في بورصة عامّة، أو دمج أو اتحاد أي من هذه الكيانات المُدرجة في البورصة مع أي كيان آخر. راجع أيضًا المادة 12.3 من نموذج اتفاق التشغيل المشترك اللبناني للرقعتين 4 و9.

[72] (1) يُحدّد النموذج بأنّه على لجنة التشغيل أن "تعقد إجتماعًا في أقرب وقتٍ ممكن لتعيين مشغّلٍ بديل"؛ (2) من الواضح أنّه لا يُمكن إجبار أي طرف على قبول هذه الانتخابات؛ (3) لا يُمكن أن يكون المشغّل المعزول مرشّحًا لهذه الانتخابات؛ (4) يُعوَّض المشغّل المعزول (عند الاقتضاء) عن نفقاته المعقولة، إلّا في حالة الإخلال الجوهري؛ (5) يجب على المشغّل المعزول والمشغّل الخَلَف ترتيب إجراءات التسليم؛ (6) لا يسري مفعول عزل المشغّل وانتخاب بديلٍ له حتّى يتمّ الحصول على موافقة الدولة المضيفة؛ (7) يكون المشغّل المعزول مسؤولًا حتى تاريخ سريان عزله.
For further insights, see: AIEN model JOA § 4.11

لذلك، يمنح نموذج "AIEN" درجة عالية من التحكّم لصالح غير المشغّلين، حيث لديهم العديد من بدائل عزل المشغّل، بما في ذلك خيار عزل المشغّل دون أي سبب. مع ذلك، لا يتمّ تأمين هذه الدرجة العالية من التحكّم إلّا إذا تمّ استخدام البديل الاختياري الثالث، حيث أنّ الظرفين الأوّل والثاني غير فعّالين لأنّهما لا يستبعدان المشغّل من المشاركة في قرار لجنة التشغيل. علاوة على ذلك، لا يتواجد نصّ بشأن المشغّل المؤقّت، لذلك قد تكون هناك فجوة في الفترة المُمتدّة بين عزل المشغّل وموافقة الحكومة المُضيفة.

يُوفّر نموذج "AAPL-810" طريقتين لعزل المشغّل. الطريقة الأولى هي العزل عند التنازل، أمّا الثانية هي العزل من أجل سببٍ عن طريق التصويت.[73] يهدف العزل عند التنازل إلى حماية المشغّل من فقدان موقعه المهيمن في الائتلاف، فإذا قام بتخفيف نسبته التشاركيّة إلى أقل من نسب الأطراف غير المشغّلة، جاز لهؤلاء عزله. مع ذلك، لا تُستبعد مشاركته في التصويت بشأن هذه المسألة. وفي حال عدم تحديد "عتبة نجاحٍ" دُنيا، قد يفقد هذا الحكم فاعليته.[74]

تتمّ الموافقة على "عزل المشغّل من أجل سببٍ[75] (Cause) عن طريق التصويت" وفق ظروفٍ عدّة منصوص عليها في نموذج "AAPL-810".[76] من الممكن القول أنّ هذه القائمة لا تؤمّن تمامًا موقف غير المشغّلين، حيث يتعيّن على المشغّل انتهاك بعض الأحكام قبل حدوث أي شيء. بهذا المعنى، لا يضمن لغير المشغّلين عدم الأداء الضعيف أو السيّء، والذي يتوافق مع القوانين، ولكن بالإمكان تحسينه وفق شروطٍ أفضل. مع ذلك، إنّ الاختلاف الأساسي بين هذه الطريقة والطريقة الأولى هو حقيقة استبعاد المشغّل من التصويت على هذا القرار، ممّا يزيد من تحكّم غير المشغّلين. كما أنّه يجب أن يتمّ هذا التصويت في غضون 90 يومًا

[73] See: AAPL model JOA form 810 § 4.4.

[74] In *Stable Energy v. Kachina* case, the Texas Court of Appeals reviewed an appeal challenging a prior determination. This latter had ruled that a non-operator had not fulfilled the necessary conditions outlined in the JOA. Consequently, the non-operator was unable to replace the existing operator and appoint itself as the successor. The appeal ultimately failed, as the Court of Appeals concluded that the non-operator lacked the requisite majority to oust the current operator. *Stable Energy, L.P. v. Kachina Oil & Gas, Inc.*, (2001) Texas C.A. (3rd Dis.), 52 S.W.3d 327, PP. 333-34.

[75] According to the AAPL model JOA form 610 § V.B.4, "Good Cause" is defined as meaning *"shall include, but not be limited to Operator's (i) gross negligence or willful misconduct; (ii) the material breach of or inability to meet the standards of operation contained in Article V.A. or (iii) material failure or inability to perform its obligations or duties under this agreement."* However, the AAPL model JOA form 810 § 4.4 did provide just for a "Cause".

[76] (a) the Operator is found liable by a final judicial decision or a final decision under binding arbitration for an act of gross negligence or willful misconduct regarding the Contract Area; (b) the Operator commits a substantial breach of a material provision of this Agreement and fails to cure the breach within thirty (30) days after receipt of written notice of the breach from a Non-Operating Party; (c) the Operator becomes insolvent or unable to pay its debts as they mature, makes an assignment for the benefit of its creditors, commits an act of bankruptcy, or seeks relief under laws providing for the relief of debtors; (d) a receiver is appointed for the Operator or for substantially all of its property or affairs; or (e) the Operator fails to timely commence the fabrication or acquisition of the Development System in accordance with Article 12.7.9 (Timely Operations for Development Systems). AAPL model JOA form 810 § 4.4.2.

من الاعتراف بالسبب الواجب التطبيق. علاوةً على ذلك، تُعتبر إجراءات التصويت في انتخاب المشغّل البديل معقّدة قليلًا،[77] حيث إنّه لا يتمّ استبعاد المشغّل بوضوح من المشاركة في تعيين خَلَفه، لكنّ النصّ يُشير إلى اجراءات عزل المشغّل. بعبارة أخرى، يُشير هذا النصّ على أنّ اجراءات التصويت لانتخاب مشغّلٍ جديد ستكون هي نفسها لعزل المشغّل، أي يجب استبعاد المشغّل المعزول من هذا التصويت. إذا كان هناك طرفان فقط، فلغير المشغّل الحقّ في أن يكون المشغّل تلقائيًا. مع ذلك، إذا لم يرغب غير المشغّل في أن يكون مشغّلًا، فسيتم إنهاء الائتلاف. إضافة إلى ما تقدّم، لا يكون عزل المشغّل نافذًا إلّا بعد موافقة الحكومة المضيفة (عند الاقتضاء). كما على المشغّل المعزول نقل الحقوق والالتزامات المتعلّقة بملكيّة البترول إلى المشغّل الخَلَف.[78] مع ذلك، ليس من الواضح من الذي سيقوم بإجراء العمليّات في الفترة الممتدّة بين عزل المشغّل وانتخاب المشغّل الجديد. مع ذلك، لا يستبعد انتخاب المشغّل البديل أيًّا من الحقوق أو الالتزامات المرتبطة بأداء المشغّل المعزول أثناء فترة تولّيه مهام التشغيل في الائتلاف.

لذلك، يوفّر نموذج "AAPL–810" قدرًا معقولًا من التحكّم التشغيلي لغير المشغّلين. مع ذلك، لا يقدّم بندًا عامًّا يتضمّن أسبابًا إضافيّة لعزل المشغّل، ولا يوضح من لديه صلاحيّة التشغيل خلال الفترة الانتقاليّة.

يُقسّم نموذج "OEUK" أسباب عزل المشغّل إلى فئتين مختلفتين، ولكنّهما يُحدّدان من قبل لجنة التشغيل. تتعامل الفئة الأولى مع بعض القضايا التي تتطلّب إشعارًا مُسبقًا لا يقل عن 60 يومًا ثمّ يتمّ عزل المشغّل في نهاية الفترة. في المقابل، تستثني الفئة الثانية اشتراط الإشعار المُسبق لتنطبق على الحالات الاستثنائيّة التي تَستدعي تدخّلًا فوريًّا لحسم الموقف دون إبطاء.[79]

تُعالج الفئة الأولى إخلالًا جوهريًّا للمشغّل لم يتم حلّه في غضون 28 يومًا وإذا احتفظ المشغّل بنسبةٍ مئويّة أقل من نسبة معيّنة منصوص عليها في النموذج. المثير للدهشة أنّ النموذج البريطاني يعتبر هذه الحالات غير عاجلة، بَيْدَ أنّ هذا بالتأكيد ليس هو الحال. الإخلال الجوهري هو أي إخلال لا علاقة له بالتخلّف عن السداد (الطلب النقدي أو التأمين) لهذا قد يُشير إلى أداء الحدّ الأدنى من التزامات العمل أو الامتثال لمعايير الصحّة، السلامة والبيئة أو العديد من القضايا الأخرى التي قد تؤدّي إلى إنهاء حقّ الملكيّة البترولية إذا لم يتمّ معالجتها بشكلٍ صحيح. إضافةً إلى ذلك، تشمل الفئة الثانية مسائل الإعسار (على نطاقٍ واسع) ولكنّها تُشير أيضًا إلى الحالات التي يفقد فيها المشغّل كامل نسبته التشاركيّة، أو سحب الحكومة المضيفة موافقتها عليه أو إذا ارتكب عملًا من أعمال سوء السلوك المُتعمّد أو حال فشل في تنفيذ التزامات الوقف الدائم للتشغيل.[80]

يتم تنظيم انتخاب المشغّل الخلف بشكلٍ جيّد. أوّلًا، يُعيّن النموذج الإجراءات الرئيسيّة: (أ) يجب أن يتم الانتخاب في أقرب وقتٍ عمليًّا؛ (ب) يجب اختيار المشغّل الجديد من قبل لجنة التشغيل؛ (ج) قبول الطرف الخلف على هذا الاختيار؛ (د) موافقة الحكومة المُضيفة على هذا الاختيار. ثانيًا، في حال فشل انتخاب الخلف يتم انتخاب غير المشغّل الذي يملك أكبر نسبة مشاركة والمستعدّ لتولّي منصب

[77] See: AAPL model JOA form 810 § 4.5.
[78] See: AAPL model JOA form 810 § 4.7.
[79] See: OEUK model JOA § 5.3.
[80] بالنظر إلى كلتا الفئتين اللّتين تسمحان بعزل المشغّل، يُمكن الإشارة إلى أنّ تشييد هذه الأحكام "ملائم للمشغّل" لأنّ غير المشغّلين لا يمكنهم عزل المشغّل بدون سببٍ معيّن. بهذا المعنى، لا يُمكن عزل المشغّل إذا كان الأداء أقل من المتوقّع بحيث يُمكن تحسين الكفاءة. علاوة على ذلك، لا تؤثّر حالة عزل المشغّل على حقوقه والتزاماته خلال الفترة التي يؤدّي فيها المشغّل المعزول عمليّات الائتلاف. راجع نموذج: OEUK model JOA § 5.4

المشغّل كمشغّل بديل للائتلاف مقترنةً بموافقة الحكومة المُضيفة على الترشيح.[81] أخيرًا، يحصل غير المشغّلين على درجة عالية من التحكّم بشأن استبعاد المشغّل من المشاركة في قرار عزله وانتخاب مشغّلٍ جديد، باستثناء الحالات التي يكون فيها العزل بسبب تخفيض نسبة المشاركة.[82] بالتالي، يمنح النموذج البريطاني درجة عالية من التحكّم لغير المشغّلين في عزل المشغّل. مع ذلك، يسمح هذا النموذج فقط بعزل المشغّل لأسبابٍ معيّنة منصوص عليها في الاتفاق، ممّا يقلّل من سلطة تقدير غير المشغّلين.

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة أنّ اتفاقات التشغيل المشترك، ولا سيّما في نماذجها الدوليّة المعتمدة، لا تسعى إلى تحقيق توازنٍ مطلق بين أطرافها بقدر ما تهدف إلى حماية استمراريّة العمليّات في صناعة عالية المخاطر، وذلك من خلال تحصين موقع المشغّل قانونيًا. فبينما تُنظَّم مسؤوليّة المشغّل ضمن قيود صارمة مستندة إلى مبدأ «لا ربح، لا خسارة»، تُقدَّم آليّات عزل المشغّل كأداة استثنائيّة لا تُفعَّل إلّا في حالات محدّدة وضَيّقة. وعليه، يمكن القول إنّ الحماية التعاقديّة الممنوحة للمشغّل غالبًا ما تتقدّم على ضمانات غير المشغّلين، ما يجعل التوازن داخل الائتلاف توازنًا وظيفيًا أكثر منه تعاقديًا متكافئًا، ويُحمّل غير المشغّلين عبئًا أكبر في تحمّل مخاطر الأداء غير المرضي.

توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج الأساسيّة، أبرزها:

- إنّ بند الإعفاء من المسؤوليّة يُشكّل التعبير العملي الأوضح عن مبدأ «لا ربح، لا خسارة»، ويؤدّي إلى تقييد مسؤوليّة المشغّل إلى نطاقٍ استثنائي يقتصر غالبًا على الإهمال الجسيم وسوء السلوك المتعمّد.
- تختلف درجة حماية غير المشغّلين اختلافًا ملحوظًا بين نماذج اتفاقات التشغيل المشترك، حيث يمنح نموذج AIEN هامشًا أوسع من التحكّم لهم مقارنةً بنماذج AAPL-810 وOEUK، التي تميل إلى تعزيز موقع المشغّل.
- إنّ آليّات عزل المشغّل، على الرغم من أهميّتها النظريّة، تواجه في التطبيق العملي قيودًا إجرائيّة وسياسيّة وتشريعيّة، ولا سيّما لجهة استبعاد المشغّل من التصويت والفترة الانتقاليّة بين العزل وانتخاب الخلف.
- يُلاحظ وجود ترابط عضوي بين أحكام المسؤوليّة وآليّات العزل، بحيث يؤدّي ضعف الأولى إلى تضخيم الدور الوقائي للثانية، في حين أنّ تقييد آليّات العزل يُفرغ بنود المسؤوليّة من فعاليتها العمليّة.

---

81 بالتالي، يُتيح انتخاب الخلف درجة عالية من المشاركة لغير المشغّلين، لأنّهم ليسوا مضطرّين لقبول مثل هذا الدور ولكنّهم يُمنحون الحقّ في أداء العمليّات إلى حين خلافة مشغّلٍ جديد (شريطة أن تأذن الحكومة المُضيفة بذلك).
OEUK model JOA § 5.5.

82 في هذه الحالة، من غير المرجّح أن تحدث نفس المشكلة التي واجهتها قضيّة "Fasken" (المذكورة سابقًا)، لأنّ المشغّل لا يمكنه منع القرارات أو حتّى الحفاظ على الدور الانتقالي للمشغّل. إضافةً إلى ذلك، إنّ التسليم إلى المشغّل الجديد منظّم بشكلٍ معقول (See the OEUK model JOA § 5.7).

- إنّ غياب تنظيم واضح للمسؤوليّات البيئيّة والخسائر المترابطة داخل اتفاقات التشغيل المشترك يُبقي غير المشغّلين معرّضين لمخاطر قانونيّة وماليّة غير متناسبة مع مستوى تحكّمهم في العمليّات.

في ضوء ما تقدّم، تُوصي هذه الدراسة بما يلي:

- ضرورة إعادة النظر في الصياغة التقليديّة لبنود الإعفاء من المسؤوليّة، بما يسمح بتوسيع نطاق مسؤوليّة المشغّل في حالات الإخلال الجوهري بمعايير الأداء، دون المساس بجوهر مبدأ «لا ربح، لا خسارة».
- تعزيز آليّات عزل المشغّل من خلال النصّ الصريح على استبعاده من التصويت في جميع حالات العزل، وتنظيم واضح للفترة الانتقاليّة بما يضمن عدم تعطيل العمليّات.
- إدراج معايير موضوعيّة ومحدّدة لتقييم أداء المشغّل، وربطها مباشرةً بإمكانيّة تفعيل المسؤوليّة أو العزل، بدل الاكتفاء بالمفاهيم العامّة.
- تشجيع الدول المضيفة على لعب دورٍ تنظيمي أكثر وضوحًا في ضبط معايير الأداء والموافقة على تعيين المشغّل الخلف، بما يحدّ من مخاطر الفراغ التشغيلي.
- حثّ الأطراف غير المشغّلة على التفاوض بشكلٍ أكثر فاعليّة خلال مرحلة إبرام اتفاق التشغيل المشترك، ولا سيّما في ما يتعلّق بالأحكام الاختياريّة التي تُعزّز موقعهم القانوني دون الإضرار بجاذبيّة الاستثمار.

وبذلك، تؤكّد هذه الدراسة أنّ تحقيق التوازن الحقيقي داخل اتفاقات التشغيل المشترك لا يتحقّق فقط عبر توزيع المخاطر، بل يتطلّب أيضًا إعادة ضبط العلاقة بين السلطة والمسؤوليّة، بما يضمن استدامة العمليّات البترولية وحماية مصالح جميع الأطراف المعنيّة.

لائحة المصادر والمراجع:

قانون رقم 132 تاريخ 2010 الخاص بموارد البترول البحريّة اللبنانيّة.

اتفاقيّتي الاستكشاف والإنتاج اللبنانيّة للرقعتين البحريّتين اللبنانيّتين 4 و9.

نموذج اتفاقيّة التشغيل المُشترك اللبنانيّة للرقعتين البحريّتين اللبنانيّتين 4 و9.

المصري (مصطفى) وزاهاري (ووان ذوالحفظ)، توزيع مخاطر عقود صناعة البترول: "Knock-for-Knock" نموذجًا، المجلّة الدوليّة للقانون، جامعة قطر، المجلّد 9، العدد 2، 2020، ص.ص. 298-317.

Books, Articles, Book chp. & Thesis:

Boigon (Howard) & Murphy (Christine), *Liabilities of Nonoperating Mineral Interest Owners*, Unv. of Colorado Law Review, Vol. 51, Issue 2, 1979, PP. 153-208.

Duval (Claude) & ors, *International Petroleum Exploration and Exploitation Agreements: Legal, Economic and Policy Aspects*, 2nd Edition, Barrows Company Ltd., U.S., 2009.

Golvala (Charez), *Upstream Joint Ventures- bidding and operating agreements*, Published in *"Oil and Gas: A Practical Handbook"*, Edited by Geoffrey Picton-Turbervill, 1st Edition, Globe Law and Business, U.K., 2009, PP. 41-55.

Gordon (Greg), *Risk Allocation in Oil and Gas Contracts*, Published in "*Oil and Gas Law- Current Practice and Emerging Trends"*, Edited by Greg Gordon, John Paterson & Emre Üşenmez, 2nd Edition, DUP, U.K., 2011, PP. 443-498.

Hardy (Michael), *Better Safe than Sorry: Apologies, Liability and the Media*, Australian Mining & Petroleum Law J., Vol. 19, Issue 3, 2000, PP. 225-229.

Hall (Keith B.), *An International Comparison of the Operatorship Provisions Contained in Model Form Oil & Gas Joint Operating Agreements*, LSU J. of Energy Law and Resources, Vol. 7, Issue 1, 2019, PP. 79-157.

Hewitt (Toby), *Who is to Blame? Allocating Liability in Upstream Project Contracts*, J. of Energy & Natural Resources Law, Vol. 26, Issue 2, 2008, PP. 177-206.

Kulander (Christopher S.), *Old Faves and New Raves: How Case Law has Affected Form Joint Operating Agreements: Problems and Solutions (Part Two)*, Oil and Gas, Natural Resources, and Energy J., Vol. 1, N. 2, 2015, PP. 165-219.

Roberts (Peter), *Joint Operating Agreements: A Practical Guide*, 1st Edition, Globe Law and Business, U.K., 2010.

Pereira (Eduardo G.), Ph.D. thesis titled *"Oil and Gas Joint Operating Agreements- Controlling the Risks to the Non-Operators"*, School of Law at Unv. of Aberdeen, U.K., 2011.

Roberts (Peter) & Fowler (Reg), *Joint Operating Agreements: A Practical Guide*, 4th Edition, Globe Law and Business, U.K., 2020.

Shilliday (Daniel B.) & ors, *Contractual Risk-Shifting in Offshore Energy Operations*, Tulane Law Review, Vol. 81, Issue 5-6, 2007, PP. 1579-1636.

Shaw (Sandy), *Joint Operating Agreements*, Published in *"Upstream Oil and Gas Agreements: with Precedents"*, Edited by Martyn R. David, Sweet & Maxwell, U.K., 1996, PP. 13-31.

Styles (Scott), *Joint Operating Agreements*, Published in "*Oil and Gas Law- Current Practice and Emerging Trends"*, Edited by Greg Gordon, John Paterson & Emre Üşenmez, 2nd Edition, DUP, U.K., 2011, PP. 359-409.

Taverne (Bernard), *An Introduction to the Regulation of the Petroleum Industry: Laws, Contracts and Conventions*, *An Introduction to the Regulation of the Petroleum Industry: Laws, Contracts and Conventions*, Graham & Trotman/Martinus Nijhoff, U.K., 1994.

Zahari (Wan Mohd), Ph.D. thesis titled *"Unbalanced Indemnities: A Comparative Analysis of Risk Allocation in Oilfield Service Contracts in Malaysia, the UK and USA"*, Faculty of Law at Unv. of Aberdeen, U.K., 2016.

Zhang (Leslie W.), *Senior Supervisor, Financial Cap and Other Restrictions on the Operator's Liabilities and their Implications*, Published in *"Understanding Joint Operating Agreements"*, Edited by Eduardo G. Pereira, Intersentia, U.K., 2017, PP. 373-386.

Cases:

***Hadley & Anor v. Baxendale & ors*, (1854) E.W.H.C., Exchequer Court J70.**

***Environmental Systems Pty. Ltd. v. Peerless Holdings Pty. Ltd.*, (2008) V.S.C.A., 26.**

***Red Sea Tankers Ltd. & ors v. Papachristidis & ors "The Hellspont Ardent"*, (1997) Q.B. (Comm.), 2 Lloyd's Rep. 549.**

***Fasken Land and Minerals, Ltd. v. Occidental Permian Ltd.*, (2005) Texas C.A. (8th Dis.), 225 S.W.3d 577.**

***Stable Energy, L.P. v. Kachina Oil & Gas, Inc.*, (2001) Texas C.A. (3rd Dis.), 52 S.W.3d 327.**

***IP Petroleum Co. v. Wevanco Energy, L.L.C.*, (2003) Texas C.A. (1st Dis.), 116 S.W.3d 888.**

***Stine v. Marathon Oil Co.*, (1992) U.S.C.A. (5th Cir.), 976 F.2d 254.**

***Randall Batt v. the State of Nevada*, (1995) S.C.N., 111 Nev. 1127.**

***R & R Resources Corporation v. Echelon Oil and Gas, L.L.C. & ors*, (2011) Texas C.A. (3rd Dis.), No. 03-07-00636-CV.**

***In Re: Oil Spill by the Oil Rig "DeepWater Horizon" in the Gulf of Mexico (Phase One Trial)*, (2014) E.D.La., Case 2:10-MDL 02179-CJB-SS, Rec. Doc. 13-355.**

JOA Models:

AIEN model JOA

AAPL Model form 810/610.

CAPL Model Operating Procedures

OEUK Model 2012

Legislations:

Federal Water Pollution Control Act of 1972 (as amended), 33 U.S.C. Chapter 26, §§ 1251-1387.

Oil Pollution Act of 1990 (as amended), 33 U.S.C. Chapter 40, §§ 2701-2762.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد الثامن والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2026م
www.ajsp.net

"The Operator's Liability and Removal under Joint Operating Agreement Models"

Researcher:

Mostapha al-Masry

Under supervision: Dr. Mona al-Ashkar

Islamic University of Lebanon, Faculty of Law

Fall 2025

Abstract:

This study examines the legal framework governing the operator's liability and removal mechanisms under Joint Operating Agreements (JOAs) in the oil and gas industry, as two central tools for regulating operational performance and maintaining balance among co-venturers. The significance of the topic arises from the concentration of operational control in the hands of the operator, coupled with the limited intervention mechanisms available to non-operators, particularly in a sector characterized by high technical, financial, and environmental risks. The primary objective of the study is to assess whether liability provisions and removal mechanisms effectively protect non-operators' interests in light of the prevailing "no gain, no loss" principle underpinning JOAs. The research adopts a comparative analytical methodology, examining key international JOA models, notably AIEN, AAPL-810, and OEUK, and situating them within the broader legal principles governing petroleum operations and international industry practice. The key findings indicate that strict limitations on the operator's liability, combined with the exceptional nature of removal procedures, tend to prioritize the operator's legal position over the protection of non-operators. The study further reveals a functional interdependence between exculpatory clauses and removal mechanisms, whereby the weakening of one undermines the practical effectiveness of the other. While this approach seeks to ensure operational continuity, it often results in non-operators bearing disproportionate risks relative to their level of operational control. The implications of these findings call for a reassessment of traditional liability and removal clauses, both at the contractual negotiation stage and within host state regulatory frameworks, in order to achieve a more sustainable balance between investment stability and the protection of non-operators' interests.

Keywords: Joint Operating Agreement; Operator; Operator's Liability; Removal of Operator; No Gain No Loss; Oil and Gas Law.